دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	قراءة في النظم التسلطية والتحول الديمقراطي
المصدر:	دراسات استراتيجية
الناشر:	مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية
المؤلف الرئيسي:	لعروسي، رابح
المجلد/العدد:	ع25
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2017
الشهر:	جويلية
الصفحات:	6 - 8
رقم MD:	890807
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	العلوم السياسية، الديمقراطية، التحول الديمقراطى، النظم التسلطية، السلطة والديمقراطية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/890807

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

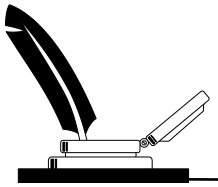

الافتتاحية

قراءة في النظم التسلطية والتحول الديمقراطي

الدكتور / لعروسي رابح

رئيس التحرير

يذهب عدد من العلماء إلى أن مرحلة التحول تتميز بدرجة عالية من عدم التأكد، كما أنها تخضع لنتائج قد تظهر بصورة غير عمدية أو مقصودة، كما تشهد احتمالات وعواقب غير محسومة، وبهذا المعنى تعتبر تهيئة المناخ السياسي الملائم للتحول الديمقراطي أمراً مهماً لضمان عدم عودة النظام مرة أخرى إلى الحكم السلطوي.

وفي فكر التحول الديمقراطي، تحتل الانتخابات الحرة والتنافسية، موقعاً مركزيا ويضاف إليها ترتيبات أساسية، وأخذها في الاعتبار بشكل ملائم في عملية الحكم.

وتضم هذه الضمانات: حرية التعبير، حق التصويت، حرية تكوين المنظمات والانضمام إليها، أهلية جميع المواطنين لشغل الوظائف العامة، توافر مصادر بديلة للمعلومات وغيرها.

وقد مثلت عمليات الدمقراطية أو التحول الديمقراطي الظاهرة العالمية الأهم خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين.

وقبل ذلك، كان هناك عدد قليل من النظم الديمقراطية في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا والشرق الأوسط، وكانت الساحة السياسية مليئة بأشكال مختلفة من أنظمة الحكم غير الديمقراطية التي تشمل نظماً عسكرية ونظم الحزب الواحد ونظم الدكتاتوريات الفردية الشخصية.

يُفترض أن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية الليبرالية أو نحو أي شكل سياسي آخر، يتشكل ويتحدد أساساً وجوهرياً، بالبنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية وعبر القومية المتأثرة بنمط التنمية

الرأسمالية، وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب، النشاطات لا يمكن تفسيرها إلا بالإشارة إلى القيود والفرص البنيوية المحيطة بها.

ويستند الافتراض الأساسي للمدخل البنيوي لعمليات التحول الديمقراطي على أن التفاعلات المتغيرة تدريجياً لبنى السلطة والقوة –الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية–تضع قيوداً وتوفر فرصاً تدفع النخب السياسية وغيرهم، في بعض الحالات، في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية الليبرالية، وفي بعض الحالات الأخرى، قد تقود علاقات وتفاعلات بين السلطة والقوة إلى مسارات سياسية أخرى.

وبالنظر إلى أن بنى السلطة والقوة تتغير تدريجياً عبر فترات تاريخية طويلة، فإن تفسيرات هذا المدخل طويلة الأمد، و تتمثل الدراسة الكلاسيكية لهذا المدخل في دراسة **بارنجتون مور** سنة 1966، والتي تمحورت حول محاولة تفسير اختلاف المسار السياسي الذي اتخذته انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة (مسار الديمقراطية الليبرالية) عن المسار الذي اتبعته إيطاليا(مسار الفاشية) وألمانيا النازية وعن المسار الذي اتجهت إليه روسيا والصين (مسار الثورة الشيوعية)، خلال عملية التحول التاريخي التدريجي من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية حديثة ما بين القرن السابع عشر ومنتصف القرن العشرين.

وقد استندت مقاربة **مور** لهذا الموضوع على المقارنة التاريخية لهذه البلدان، ليس في إطار مبادرات النخب، بل في إطار العلاقات المتفاعلة لأربع بنى متغيرة للقوة والسلطة، ثلاث منها كانت طبقات اجتماعية – الفلاحون، طبقة ملاك الأرض الأرستقراطية، والبرجوازية الحضرية–بينما تمثلت البنية الرابعة في الدولة.

فعلى الرغم أن النخب السياسية تقوم بذلك، إلا أن هذه تمثلت النتيجة الأولى التي توصل إليها مور إلى أن مسار وشكل الديمقراطية الليبرالية كان بصفة عامة، نتيجة لنمط مشترك من العلاقات المتغيرة بين الفلاحين وسادة الأرض والبرجوازية الحضرية والدولة.

كما تؤثر العمليات والتفاعلات والعوامل والقوى السياسية على ديناميكيات التحول الديمقراطي، وعلى أنماط عمليات الديمقراطية في مختلف البلدان التسلطية، باعتبار أن عمليات التحول الديمقراطي قد اتخذت مسارات مختلفة باختلاف النظم التسلطية، وعليه يتعين الاهتمام بكيفية تأثير خصائص النظم التسلطية على عمليات الانتقال إلى الديمقراطية، وتفسير كيفية تأثير اختلاف أشكال هذه النظم على المسارات التي اتخذتها.

إن أهم الأسباب التي تجعل من الصعب تفسير عمليات التحول الديمقراطي في النظم التسلطية هي أن هذه النظم تتفكك بطرق مختلفة، بالنظر لاختلاف النظم التسلطية تختلف عن بعضها البعض بنفس درجة اختلافها عن النظم الديمقراطية، فإن هذه الاختلافات تؤدي إلى التأثير على كيفية وسرعة ونمط انهيارها وتحولها. إنها تعتمد على جماعات مختلفة لشغل المناصب السياسية، وتستند على تأييد قطاعات مختلفة من المجتمع، كما أن لها إجراءات مختلفة لاتخاذ القرار، وأشكال متباينة من التنافس والانقسام الداخلي، وطرق مختلفة لاختيار القادة وتحديد كيفية استخلافهم، وأساليب متنوعة للاستجابة للمطالب والمعارضة الشعبية.

إن فهم العمليات والتفاعلات السياسية في النظم التسلطية يتطلب التركيز على الصراعات والعلاقات

داخل الجماعات التي يتكون منها النظام التسلطي: ضباط القوات المسلحة، كوادر الحزب الواحد، الزمر المحيطة بالحاكم الفرد، أو أي مزيج من هذه العناصر، وفي كثير من الأحيان، تتم معظم العمليات والتفاعلات السياسية أي الصراع على السلطة وتوزيع الغنائم وتحديد محتوى واتجاه السياسة العامة داخل الجماعات الحاكمة ذاتها.